قرارات وتوصيات
المؤتمر العام الرابع والعشرون
مسقط – سلطنة عمان 11- 13 مارس 2002
==========

تحت شعار /
التأمين العربي : خدمة وتنافساً

1- يوصى المؤتمر الاتحاد العام العربى للتأمين تشكيل لجنة لوضع أسس التعاون والتنسيق بين شركات التأمين العربية فيما يتعلق بالبحث والتطوير وتبادل المعلومات وتأسيس قاعدة عريضة للمعلومات وتنمية الكوادر الفنية والتسويقية التى تخدم صناعة التأمين .

2- بالنسبة للطاقات الإستيعابية الإكتتابية فى مجال إعادة التأمين يوصى المؤتمر أن يتكاتف كل سوق تأمين وطنى لإستيعاب طاقاته الإكتتابية المحلية ، وإستجابة لدعوة معالى وزير التجارة والصناعة العمانى فى مجال دعم التعاون العربى / العربى فى مجال إعادة التأمين يدعو المؤتمر شركات التأمين العربية لإسناد أكبر قدر ممكن من أعمالها إلى شركات إعادة التأمين العربية ، كما يوصى المؤتمر فتح الباب أمام أعضاء الاتحاد نحو رفع رأس مال شركة إعادة التأمين العربية ومن ثم وجود مصلحة مباشرة للشركات التى تساهم فى رفع رأس المال زيادة إسناداتها الى شركة إعادة التأمين العربية .

3- يوصى المؤتمر أسواق التأمين العربية الاهتمام بنشر الوعى التأمينى فيما يتعلق بمجال التأمينات الفردية (الصحية / الحياة) نظرا لإزدياد الطلب على هذا النوع من التأمينات بسبب تقليص دور الدولة فى مجال تقديم هذه الخدمات .

4- يوصى المؤتمر بأن يكون موضوع محاضرات وورش العمل التى تمثل البرنامج الثقافى للمؤتمر متفقة مع شعار المؤتمر ، وتستجيب للأحداث الجارية فى أسواق التأمين العربية والدولية ، وتكلف اللجنة التنفيذية بضرورة مراعاة ذلك عند مناقشة البرنامج الثقافى لأى مؤتمر مع اللجنة التحضيرية للسوق المضيف .

5- يوصى المؤتمر بأن تكون جميع أعمال المؤتمر بالإشراف الكامل من الاتحاد العام العربى للتأمين وبالتنسيق مع السوق المضيف للخروج بالمؤتمر بشكل يعطى إنطباعا جيدا عن سوق التأمين العربى .

6- يقرر المؤتمر تكليف اللجنة التنفيذية بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر عمان وعرض نتائج ذلك على مجلس الاتحاد .

قرارات وتوصيات
المؤتمر العام الخامس والعشرون
للاتحاد العام العربى للتأمين
بيروت 10- 12 مايو 2004
==========

تحت شعار /

التأمين العربي ..... نظرة مستقبلية

1- الإهتمام بتطوير الإستثمارات فى الموارد البشرية العاملة فى مجال الإكتتاب وتسوية التعويضات والخبرة الإكتوارية .

2- الإهتمام بتطوير أساليب التسويق الحالية ، والإعتماد على الأساليب الحديثة كالتسويق عبر البنوك والإنترنت وذلك على أساس أن عملية التسويق للتغطيات التأمينية تمثل العمود الفقرى الذى تقوم عليه هذه الصناعة .

3- تشجيع إندماج شركات التأمين الوطنية والإقليمية مما يمكن معه إنشاء كيانات قوية قادرة على الإستمرار فى السوق من خلال قوانين تشجع الإندماج وتوفر القدر الكافى من الحوافز المشجعة لهذه العملية .

4- تعظيم رساميل شركات إعادة التأمين العربية من خلال زيادة رؤوس أموالها أو تحقيق إندماجات فيما بينها وتطوير مفاهيم سياسات إحتفاظاتها وأعمالها .

5- دعوة هيئات الإشراف والرقابة إلى إدراج معيدى التأمين العرب والصناديق ضمن قوائم معيدى التأمين المسموح للشركات العربية الإسناد إليهم للإستفادة من طاقات إعادة التأمين المتوفرة فى الأسواق العربية .

6- الدعوة إلى دعم سياسة الإحتفاظ ضمن تجمعات إقليمية عربية لوجود قواسم مشتركة للأسواق التى تندرج تحت إقليم واحد (منطقة جغرافية وترتبط بإتفاقيات إقليمية).

7- ضرورة تبنى التوجه بأن تقوم شركات التأمين– قبل أن تقوم بالإسناد لشركات خارجية – بإعادة تأمين أعمالها لدى الشركات الأخرى فى نفس السوق لما يحققه ذلك من نتائج إيجابية للسوق ، لمعرفة الشركة المعاد إليها التأمين بالأخطار الموجودة داخل السوق وإطمئنان الشركة المسندة إلى حصولها على التعويضات المتحققة عن تلك الأخطار .

8- الإهتمام بالتأمينات الفردية وخاصة تأمينات الحياة والتأمين الصحى وتوصية شركات التأمين بوضع تأمينات المسؤوليات ضمن أولوياتها مع التأمين التكافلى لما تحققه هذه التأمينات من نمو ملحوظ .

9- ضرورة الإستفادة من الإستثناءات التى تتضمنها إتفاقية منظمة التجارة العالمية والخاصة بتوفير المرونة للدول النامية عند دخولها فى إتفاقيات تكامل إقليمية لتحرير التجارة فى الخدمات وذلك من خلال الإسراع فى إدماج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

10- أن تكون كلمة معالى وزير الإقتصاد والتجارة اللبنانى السيد / مروان حماده ضمن أوراق و وثائق المؤتمر .

قرارات وتوصيات
المؤتمر العام السادس والعشرون
للاتحاد العام العربى للتأمين
دمشق 8- 10 آيار " مايو " 2006
==========

1- أن تعمل شركات التأمين على تصميم وتسويق المنتجات التأمينية الملائمة لظروف وإحتياجات وإمكانيات المواطن ، خاصة فى مجال التأمينات الفردية التى تبدو الفرصة قائمة لنموها وتطويرها .

2- دعوة هيئات الإشراف والرقابة بإعتبارها جهات عامة إستمرارية إقتراح السياسات والقرارات الحكومية التى تخدم قطاع التامين ، بما فى ذلك السياسات الضريبية وإدخال أقساط تأمينات الحياة والتأمينات الفردية ضمن الإعفاءات الضريبية ، وفرض إجراء التأمين الإلزامى خاصة فى تأمينات المسؤولية ، وتقديم الدعم ووضع الضوابط الخاصة بتنظيم العلاقة بين البنوك والتأمين بحيث تكون هذه العلاقة سبيلا للتعاون والتكامل .

3- دعوة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية إلى إنشاء شركات متخصصة بالتأمين الصحى .

4- الإهتمام بتحسين الأوضاع الصحية للمؤمن عليهم من خلال إستحداث مراكز للإستشارات الطبية أو ما يسمى بإدارة المرض Desease Management الموازى لإدارة الخطر Risk Management لغرض توعية وتثقيف المؤمن عليهم كيفية لتعامل مع بعض الأمراض المستعصية للتخفيف من وطأتها والتعايش معها .

5- زيادة الإستثمار فى برامج التدريب والتأهيل لكافة أطراف العلاقة التأمينة (تسويق – إكتتاب – تسوية التعويض – مديرى الاخطار لدى العملاء) وذلك لخلق كوادر إدارية وفنية وتسويقية متخصصة وإعداد الصف الثانى من القيادات.

6- أن يعمل كل سوق تأمين على التباحث مع البنوك المركزية بشكل جماعى لتطوير أساليب التعاون بين التأمين والبنوك لخلق قاعدة عريضة من العملاء وبتكلفة إدارية وتسويقية محدودة .

7- الإستثمار العربى المشترك فى تأسيس الشركات الفنية المتخصصة المعاونة لقطاع التأمين كالمعاينات وتسوية الخسائر ومكاتب الوساطة والخبرة الإكتوارية.

8- دعوة شركات التأمين وإعادة التأمين والاتحادات وجمعيات التأمين العربية دعم جهود سوق التأمين السورية ومبادرة حكومة الجمهورية العربية السورية نحو تحقيق حلم قطاع التأمين العربى بإنشاء " معهد التأمين العربى " بدمشق

9- تطوير آداء المكتتب فى سوق تأمين تنافسى ، حتى يمكنه دراسة الشىء موضوع التأمين ومساعدة العميل فى إدارة الخطر وإرشاده إلى أفضل التغطيات التأمينية المناسبة ، مع أهمية التركيز على الإعتبارات الفنية السليمة ونتائج الأعمال وليس حجم الأقساط وعدد العملاء .

10- الإهتمام بزيادة الإستثمار فى نظم المعلومات والحاسب الآلى والعمل على إنشاء قاعدة بيانات عن العملاء ، وخبرة أعمالهم وتعاملهم مع الشركة وبما يخدم حساب التراكم فى محفظة الأعمال من كافة المصادر

11- دعوة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية والميزانيات العمومية والعمل على الحصول على درجات تصنيف الملاءة المالية من قبل هيئات التصنيف الدولية والعربية المختصة .

12- أن تقوم الأمانة العامة – بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد – بإعطاء الأولوية وتكليف من تراه مناسبا لإعداد البحوث والدراسات التأمينية التى تخدم صناعة التأمين العربية .

13- إحالة إقترحات الدكتور / مصطفى رجب التى آثارها خلال الجلسة الختامية للمؤتمر إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد لغرض دراستها .

قرارات وتوصيات
المؤتمر العام السابع والعشرون
للاتحـاد العـام العربـى للتأميـن
المنامة – مملكة البحرين 26-28 فبراير 2008
==========

1- رغم الإتجاه المحمود نحو تأسيس شركات تأمين عربية إلا أن المؤتمر بالوقت نفسه يدعو إلى تحقيق المزيد من الإندماج و الإقتناء بين شركات التأمين و إعادة التأمين العربية لغرض إيجاد كيانات كبيرة ، مع ضرورة إطلاق حوافز تشجيع الشركات نحو الإندماج سواء كانت هذه الحوافز ضريبية ، إقتصادية ..... أو غيرها .

2- حيث أن المجمعات الإقليمية العربية للإكتتاب نموذج يعكس ترابط أسواق التأمين العربية يوصى المؤتمر أعضاء الاتحاد منح الأولوية فى عمليات إعادة التأمين المسندة للمجمعات و شركات إعادة التأمين العربية للحد من تسرب أقساط إعادة التأمين خارج المنطقة العربية مع أهمية الدور الذى تلعبه عناصر التسويق ، الإتصالات و الزيارات فى تنمية الإسنادات العربية / العربية .

3- التأكيد على أن نجاح و نمو و إرتقاء أى مجمع ينبع من تأسيسه من منطلق الحاجة بالإضافة إلى أهمية الإدارة المستقلة للمجمع .

4- ضرورة أن تسعى شركات إعادة التأمين العربية و إدارة المجمعات للحصول على تصنيف من هيئات التصنيف العالمية حتى تلبى متطلبات هيئات الرقابة على التأمين حول درجات التصنيف .

5- إستمرار الاتحاد فى تشجيع البحث العلمى من خلال الإعلان عن جائزة يعلن عنها فى المؤتمر العام

6- أهمية إستمرار شركات التأمين العربية فى إبتكار و تصميم المنتجات التأمينية التى تلبى إحتياجات المواطن العربى .

7- تحفيز شركات التأمين و إعادة التأميـن العربية نحو تطبيق قواعد الحوكمة والشفافية بإعتبارهما نقطة الإرتكاز التى تستطيع من خلالها شركات التأمين العربية البقاء فى ضوء إنفتاح الأسواق و دخول الشركات العملاقة أسواقنا العربية .

8- العمل على كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد من خلال الإستمرار فى دراسة التشريعات و الأنظمة التأمينية العربية لتطويرها و تكييفها بما يساعد على توحيدها مع إعتبار أنظمة التأمين فى الاتحاد الأوروبى نموذج يستحق الدراسة و التطبيق بما يتفق مع خصوصيات أسواق التأمين العربية .

9- الدعوة لإنشاء سلطة قضائية متخصصة تتولى تسوية نزاعات التأمين فى كل بلد عربى

قرارات وتـوصيات
المؤتمر العـام الثـامن والعشـرون
للإتحـاد العـام العربـي للتـأمين
المملكة الأردنية الهاشمية 17 – 19 مايــو 2010
==========

1- **إنشاء بنك معلومات تأميني عربي للإتحاد العام العربي للتأمين يكون مقره الاتحاد الاردنى لشركات التامين في الأردن والذى يتحمل كامل تكاليف إنشائه وإدارته - مع ضرورة التنسيق مع الإتحاد العام العربي للتأمين - لتوفير البيانات الدورية عن التأمين العربي لإدامة القاعدة المعلوماتية ووضعها في خدمة المهتمين لإعداد الدراسات والتخطيط ورسم الإستراتيجيات وإستكشاف الحاجات التأمينية للمجتمع العربي .**

2- **إستمرار أسواق التأمين العربية فى تحديث تشريعاتها والتنسيق فيما بينها من خلال الهيئات العربية للرقابة على التأمين ،على ان يتم ذلك بالتنسيق مع الاتحاد العام العربي للتامين.**

3- **دعم كل الجهود نحو استكمال مباشرة معهد التامين العربي بسورية لنشاطه وليساهم بدوره فى توفير الكوادر الادارية والفنية والتسويقية لصناعة التامين العربية فى ضوء اهتمام شركات التأمين واعادة التامين العربية بتطوير إستثماراتها فى الموارد البشرية ، وأن يتم إدراج التأمين الإسلامي ضمن مناهج المعهد .**

4- **يؤكد المؤتمر على أهمية تنمية قدرات الأسواق العربية على الإحتفاظ ، من خلال تعبئة الطاقات الإكتتابية الوطنية والعربية فى مجال إعادة التأمين .**

5- **دعوة أصحاب العلاقة لزيادة الإستثمارات البينية العربية ، كأحد أدوات تحقيق التكامل الإقتصادي العربي وتحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص .**

6- **زيادة الإهتمام بمنتجات التأمين التكافلي بإعتبار أنها تلبي رغبات شريحة كبيرة من شعوب المنطقة .**

7- **من الضروري الترويج لتوسيع قاعدة التغطيات التأمينية (تامينات الحياة والتامين الصحي) مع التركيز على الطبقة ذات الدخل المتوسط ، بإعتبار أن هذه الطبقة تمثل الحافز الأساسي للنمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى ضرورة ترويج تغطيات تأمينات المسؤولية المهنية والتأمينات متناهية الصغر .**

8- **إستمرار سياسة إعادة هيكلة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية ورفع الحدود الدنيا لرؤوس أموالها وتحفيز الإندماج لخلق مؤسسات تتمتع بمراكز مالية متينة قادرة على مواجهة التحديات وتنمية قدراتها التنافسية فى الاسواق المحلية والاقليمية والدولية .**

9- **الإهتمام برفع مستوى الوعي التأميني من خلال العديد من الوسائل من بينها التسويق بإعتباره العنصر الفعال فى نمو وإتساع رقعة المستفيدين من وثائق التأمين .**

10- **التأكيد على أهمية دور إتحادات وجمعيات التأمين الوطنية فى وضع القواعد الفنية وتحديث أساليب تسعير الخدمات التأمينية وتنمية الكوادر البشرية ونشر الوعي التأميني وغيرها من المهام وذلك داخل كل سوق تأميني وطني .**

11- **نظراً لتداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، يكلف بيت خبرة بتقديم دراسة بنتائج الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع التامين ، واقتراح توجهات رؤية واضحة لقطاع التأمين العربي لبحث كيفية مواجهة المزيد من الأزمات إذا ما تكررت ولتفادي هزاتها الإرتدادية العنيفة ، الأمر الذى لن يتأتى إلا من خلال التكامل الإقتصادي العربي.**

12- **تشكيل لجنة إستراتيجية عليا من قبل الإتحاد العام العربي للتأمين لدراسة التطورات الإقتصادية العالمية ، ولوضع السيناريوهات المختلفة لقطاع التأمين العربي لمواجهة المرتدات لمختلف أنواع الأزمات .**

13- **دعوة هيئات الرقابة العربية إعتماد قبول شركات إعادة التأمين العربية كمعيد تأمين ، طالما أنه معترف بها من السلطات المختصه بإصدار الترخيص في بلدها ، وتستند في عملها إلى أسس مالية وفنية سليمة .**

قرارات وتوصيات
المؤتمر العام التاسع والعشرون
للإتحاد العام العربي للتأمين
المملكة المغربية 21 – 23 مايو 2012
==========

1. **دعوة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية الإستمرار فى تأهيل كوادرها أكاديمياً ومهنياً وتنميتها للإرتقاء إلى مستوى التطورات التى تشهدها صناعة التأمين على المستويين المحلي والدولى ، وإعتبار ذلك تعزيزاً لرأسمالها البشري القادر على تنفيذ عملية التطوير والإستفادة من الإمكانيات المتاحة بمعاهد التأمين العربية وفى مقدمتها معهد التأمين العربي بسورية .**
2. **تثمين مجهودات الإتحاد العام العربي للتأمين والإتحاد الأردني لشركات التأمين والتى أثمرت عن إطلاق الموقع الإلكتروني لبنك معلومات التأمين العربي ، ومناشدة ممثلي أسواق التأمين العربية وهيئات الرقابة على التأمين مداومة موافاة الإتحادين العربي والأردني بأحدث البيانات والإحصائيات الخاصة بأسواقهم للمساهمة فى تحقيق الغايات المرجوه من تأسيس بنك معلومات التأمين العربي .**
3. **تأييد جهود الأمانة العامة للإتحاد نحو طباعة وتوزيع بطاقة التأمين الموحدة عن سير المركبات عبر البلاد العربية "البطاقة البرتقالية" ، مع تثمين المجهودات التى قامت بها لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة بالتعاون مع الأمانة العامة للإتحاد فى وضع الضوابط اللازمة لمباشرة العمل بالنموذج الجديد للبطاقة البرتقالية من قبل كافة المكاتب العربية الموحدة .**
4. **أهمية قيام شركات التأمين بتوفير التغطية التأمينية ضد الأخطار السياسية مما يساعد على تحسين مناخ الإستثمار و دفع عجلة التنمية الإقتصادية .**
5. **ضرورة التوافق بين شروط التغطية الأصلية الممنوحة للمؤمن له مع مثيلاتها المنصوص عليها في اتفاقيات إعادة التأمين ، مع الدقة في صياغة الشروط المنصوص عليها في إتفاقيات إعادة التأمين .**
6. **زيادة الإهتمام بعلوم إدارة الخطر وتطبيقاتها في شركات التأمينEnterprise Risk Management بغرض إعادة تقييم المحافظ التأمينية و تراكم الأخطار.**
7. **دعوة كل سوق تأمين تجميع الطاقات الإكتتابية لشركات التأمين الوطنية في مجمع مشترك لتأمين الأخطار السياسية ، مع العمل على تأسيس مجمع عربي لتأمين الأخطار السياسية تسند إدارته لإحدى شركات إعادة التأمين العربية.**
8. **أن تعمل شركات التأمين على زيادة الوعى بأهمية تأمين الممتلكات ضد أخطار الشغب والإضطرابات ، و ضرورة إتباع قواعد الإكتتاب السليمة في تحديد السعر الإضافي العادل و الشروط الإضافية الخاصة بتغطية أخطار الشغب والإضطرابات الأهلية .**
9. **تفعيل دور الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب في تغطية الأخطار السياسية لحرصه على تقديم أفضل الشروط للتغطيات المطلوبة للأسواق العربية ، مع التوصية بإنضمام الصندوق لعضوية الإتحاد العام العربي للتأمين .**
10. **العمل على دراسة توظيف المدخرات التأمينية فى برامج إستثمار تحظى بقبول شعبي.**
11. **تكثيف جهود شركات التأمين لدى العملاء المتوقعين نحو زيادة الطلب على التأمين فى ضوء التوزيع العادل للثروات.**
12. **دعوة شركات التأمين الإستمرار فى تطوير منتجاتها لتتلائم مع المتطلبات والإمكانيات المادية للمواطن .**

قرارات وتوصيات
المؤتمر العام الثلاثون
للإتحاد العام العربي للتأمين
شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية
1 – 4 سبتمبر "أيلول" 2014
==========

1. **مناشدة ممثلي الأسواق بمجلس الإتحاد مخاطبة هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإتحادات / جمعيات التأمين – كل فى بلده – لشرح أهمية وضع حداً للتعويضات بوثائق التأمين الإلزامي الإجباري للسيارات .**
2. **مساندة كافة جهود الأمانة العامة للإتحاد ورابطة معيدي التأمين العرب الرامية إلى إنشاء هيئة تعنى بتصنيف شركات التأمين وإعادة التأمين العربية .**
3. **أهمية عقد إجتماع مشترك بين رابطة معيدي التأمين العرب وهيئات الرقابة العربية لإعتماد قبول شركات الإعادة العربية لاسيما وأنه مرخص لها فى البلدان التى تعمل بها .**
4. **ضرورة حث شركات التأمين العربية بزيادة نسب الإحتفاظ بأعمال التأمين بما يتناسب مع رؤوس أموالها .**
5. **زيادة الوعي التأميني عن طريق نشر ثقافة التأمين بشتى السبل وتشجيع المؤسسات التامينية على تمويل برامج لتكوين الأطر العاملة فى مجال التأمين .**
6. **حث المُشرعين على تنظيم الدور الفعال الذي يلعبه وسيط التأمين طالما أن الوسيط يلتزم بالأسس الفنية والمهنية للعمل .**
7. **تطوير فرع تأمينات الحياة والتأمينات الشخصية لتكون أكثر ربحية لشركات التأمين ولمعيدى التأمين .**
8. **تطوير نظم إدراة المخاطر بما يكفل إدارة الشركات بشكل أمثل .**
9. **تقنين أوضاع التأمين التكافلي ووضع الحلول للتحديات التى تواجهه وتعوق تقدمه وإنتشاره وفقاً لإستراتيجية واضحة المعالم .**
10. **التأكيد على أهمية التأمين متناهي الصغر والإستفادة من إمكانيات نموه وإبتكار طرق وقنوات تسويق بديلة بإعتبارها أهم السبل لنشره ومناشدة جهات الرقابة أن تعمل بإتجاه تهيئة بيئة تشريعية مناسبة لتطوير سوق التأمين متناهي الصغر والإستفادة من التجارب الإقليمية والدولية فى هذا الشأن والعمل بإتجاه إيجاد شهادات علمية عليا فى مجال التأمين التكافلي .**
11. **إعادة النظر فى رؤية وأهداف الإتحاد بعد مرور 50 عام على تأسيسه وإعداد إسترتيجية تأخذ بعين الإعتبار تحديات المستقبل وآلية إنعقاد المؤتمر العام .**